



Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(8)/5/Add.1  
13 July 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثامنة

بوينس آيرس، ٢٣-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تحسين إجراءات تبليغ المعلومات ونوعية وشكل التقارير التي يتعين تقديمها إلى مؤتمر الأطراف - النظر في مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ المعدة لكيانات الإبلاغ على النحو المشار إليه في المقرر ٨/م-٨ المؤشرات ورصد الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)

تحسين إجراءات تبليغ المعلومات ونوعية وشكل التقارير التي يتعين تقديمها إلى مؤتمر الأطراف: النظر في مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ المعدة لكيانات الإبلاغ على النحو المشار إليه في المقرر ٨/م-٨

مذكورة من إعداد الأمانة

إضافة

مؤشرات الأداء لاستعراض تنفيذ الاستراتيجية

موجز

عقب صدور المقرر ٨/م-٣ بشأن الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تنفيذ الاتفاقية (الاستراتيجية)، قدمت الأطراف ومرفقات التنفيذ الإقليمي مقترحات لوضع مؤشرات ذات صلة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ الاستراتيجية وكانت هذه المقترحات قد نوقشت في الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وفي الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، طلبت الأطراف إلى الأمانة إتمام عملية توحيد مؤشرات الأداء لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التنفيذية للاستراتيجية، تمسياً مع المقرر ٨/م-٣.

وتقدم هذه الوثيقة مجموعة مؤشرات الأداء الموحدة، بما في ذلك بعض الأغراض الشاملة المقترحة التي ستستند إليها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية لاستعراض تنفيذ الاستراتيجية، على أساس التقارير الواردة من الأطراف وغيرها من كيانات الإبلاغ. كما تعرض هذه الوثيقة الوسيلة المنهجية المستخدمة لتعيين كل مؤشر من المؤشرات.

ومن المتوقع أن تستعرض الدورة الثامنة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية قائمة المؤشرات الموحدة وأهدافها المقترحة بهدف تقديم مشروع مقرر إلى الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف. وستفيد مؤشرات الأداء، بعد اعتمادها من جانب مؤتمر الأطراف، في توجيه الأطراف في تنفيذ برنامج العمل وستعطي مؤسسات الاتفاقية وهيئاتها الفرعية توجيهاً بخصوص إطار دعمها لعملية التنفيذ. ومؤشرات الأداء واحدة من دعائم نظام الرصد الجديد الذي أرسته لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وينبغي استعراضه بالإشارة إلى النظام المقترح لاستعراض الأداء وتقييمه، على نحو ما ورد في الوثيقة ICCD/CRIC(8)/4.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	أولاً - مقدمة .....
٣	٦-٤	ثانياً - معلومات أساسية.....
٤	١٨-٧	ثالثاً - المنهجية .....
٤	٧	ألف - الخطوات المنهجية .....
٤	٩-٨	باء - معايير اختيار مؤشرات الأداء.....
٥	١٠	جيم- تحليل المؤشرات وتوحيدها .....
٥	١٥-١١	دال - البيانات الوصفية للمؤشرات وخط الأساس والأغراض .....
٦	١٨-١٦	هاء - التنسيق .....
٧	٨٢-١٩	رابعاً - مؤشرات الأداء الموحدة.....
٧	٢٢-١٩	ألف - ملاحظات أولية.....
٩	٣٦-٢٣	باء - الهدف التنفيذي ١: الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف .....
١٢	٤٨-٣٧	جيم- الهدف التنفيذي ٢: إطار السياسة العامة.....
١٥	٦٤-٤٩	دال - الهدف التنفيذي ٣: العلم والتكنولوجيا والمعرفة .....
١٩	٦٨-٦٥	هاء - الهدف التنفيذي ٤: بناء القدرات .....
٢٠	٨٢-٦٩	واو - الهدف التنفيذي ٥: التمويل ونقل التكنولوجيا .....
٢٤	٨٣	خامساً- استنتاجات وتوصيات .....

## أولاً - مقدمة

١- لم يعتمد مشروع مؤشرات الأداء لتحقيق الأهداف التنفيذية للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تنفيذ الاتفاقية (الاستراتيجية) كما اقترحه رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات<sup>(١)</sup>. بل دعا المقرر ٣/م-٨ الأطراف ومرفقات التنفيذ الإقليمي إلى وضع مؤشرات ذات صلة على الصعيد الوطني والإقليمي لتنفيذ الاستراتيجية ليجري النظر فيها في الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. كما رجح المقرر من الأمانة توحيد هذه المؤشرات.

٢- ووفقاً لهذا المقرر، دعت الأمانة الأطراف إلى عرض آراء ومقترحات بشأن مشروع المؤشرات هذا وقدمت إلى الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الوثيقة ICCD/CRIC(7)/2/Add.7 التي تتضمن تحليلاً للتعليقات التي أتاحتها الأطراف والمراقبون<sup>(٢)</sup>. وتستند هذه الوثيقة إلى مشروع المؤشرات كما اقترحه رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات وإلى الوثيقة المشار إليها سلفاً التي قدمت إلى الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وإلى توصيات الدورة السابعة للجنة<sup>(٣)</sup>.

٣- وتقدم هذه الوثيقة مجموعة مؤشرات الأداء كما وحدتها الأمانة مع مراعاة ما يلي: (أ) مشروع مؤشرات الأداء كما اقترحه رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات، (ب) آراء الآلية العالمية مع إيلاء اهتمام خاص للأهداف التنفيذية ١ و ٢ و ٥، (ج) التوجيهات التي قدمها مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا في اجتماعه المعقود في ٤-٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ مع إيلاء اهتمام خاص للهدف التنفيذي ٣، والتوجيهات التي قدمها مكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعه المعقود في ٢٧-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، و(د) المشورة المقدمة من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن الإبلاغ، التي اجتمعت في بون في ١٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

## ثانياً - معلومات أساسية

٤- قدمت الأطراف في الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية توصيات محددة بشأن مؤشرات الأداء بإلقاء الضوء على ضرورة أن تكون مجموعة مؤشرات الأداء الواجب تعيينها محدودة بتسويحي المرونة اللازمة لتوسيعها مع تطور عملية الرصد، وأن تكون المؤشرات المختارة قابلة للقياس والتنفيذ وواضحة للجهات صاحبة المصلحة التي تستخدمها. كما أوصي بالتركيز بصفة خاصة على المؤشرات التي تتناول المسائل المالية لمساعدة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في تقييم تدفقات الاستثمار.

(١) كما ورد في المرفق الثاني من الوثيقة ICCD/COP(8)/10/Add.2.

(٢) نُشر النص الكامل للعروض ال ٤٩ التي وردت من الأطراف والمراقبين في عام ٢٠٠٨ على الموقع الشبكي الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

(٣) كما وردت في تقريرها الختامي ICCD/CRIC(7)/5.

٥- وطلب أيضاً تنسيق مختلف مجموعات المؤشرات التي تستخدمها الاستراتيجية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تأسيس نظام مؤشرات متسق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبوجه خاص، يجب أن تكون التقارير الوطنية متسقة مع مؤشرات الأداء التي تستخدمها المؤسسات القائمة بتنفيذ نظام الإدارة القائمة على النتائج، ألا وهي مؤسسات الاتفاقية وهيئاتها الفرعية. وعليه، يجب أن تعكس مؤشرات الأداء الموحدة أدوار مختلف الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ الاستراتيجية وأن توفر الإرشادات لا للأطراف فحسب في مواصلة/تنفيذ برامج العمل، بل وكذلك لمؤسسات الاتفاقية وهيئاتها الفرعية في إعداد وتنفيذ برامج وخطط عملها.

٦- وعلاوة على وضع مجموعة دنيا من مؤشرات الأداء، طلبت الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية إلى الأمانة أيضاً استحداث منهجية لإرشاد الأطراف في استخدام مؤشرات الأداء، ووضع مسرد يوضح المصطلحات المستخدمة وتعريف المؤشرات بهدف إيجاد فهم مشترك للعملية ولطرائق التنفيذ بين جميع كيانات الإبلاغ.

### ثالثاً - المنهجية

#### ألف - الخطوات المنهجية

٧- خضعت عملية توحيد مؤشرات الأداء لتعيين مجموعة دنيا لأربع خطوات هي: (أ) تعيين منهجية لتقييم مشروع المؤشرات، (ب) تحليل المؤشرات وتوحيدها، (ج) تعريف بيانات وصف المؤشرات وخط الأساس والأهداف، و(د) تنسيق مؤشرات الأداء الموحدة مع المجموعات الأخرى من المؤشرات المستخدمة في إطار الاتفاقية.

#### باء - معايير اختيار مؤشرات الأداء

٨- كشف استعراض الأدوات المنهجية المعترف بها دولياً لتقييم الأهداف والمؤشرات أن استخدام معايير "SMART"<sup>(٤)</sup> يمكن أن يشكل منهجية ملائمة لتعيين مؤشرات أداء جيدة النوعية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ومن أجل إنشاء نظام رصد مبسط وفعال من حيث التكاليف ونظام لا يتطلب تجميعاً معقداً ومكلفاً للبيانات والمعلومات، أضيف معيار "اقتصادي" إلى مجموعة معايير SMART المعترف بها. وهذا من شأنه أن يُيسر الاستجابة للتواتر المستحب في قياس مؤشرات الأداء (مرة كل سنتين) على نحو ما أوصت به الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية<sup>(٥)</sup>.

٩- وترد في الجدول ١ تعاريف معايير e-SMART التي تم تكييفها من الترجمات المتاحة في المؤلفات الدولية للإشارة تحديداً إلى سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

---

(٤) من بين التعاريف الموجودة حالياً والمختلفة اختلافاً بسيطاً للمختصر SMART، رُئي أن التعريف التالي هو الأنسب لأغراض الاتفاقية: Specific = محدد؛ Measurable = قابل للقياس؛ Achievable = قابل للتحقيق؛ Relevant = ذو صلة؛ Time-Bound = التزام زمني.

(٥) ICCD/CRIC(7)/5، الفقرة ١٣١.

## الجدول ١ - تعاريف معايير e-SMART

المعيار	المعنى
اقتصادي	البيانات والمعلومات اللازمة للمؤشر متاحة بكلفة معقولة. فالكلفة ميسرة وذات فائدة.
محدد	يتعلق المؤشر بوضوح بالنتائج ويرتبط بها بشكل مباشر. ويرد وصفه بدون لبس. وتفهمه الأطراف بشكل موحد.
قابل للقياس	يفضل أن يكون المؤشر قابلاً للقياس كمياً وللتحقق منه موضوعياً <sup>(٦)</sup> . وتفهم الأطراف طرائق قياس المؤشر بشكل موحد.
قابل للتحقيق	يمكن القيام بالفعل بجمع البيانات والمعلومات المطلوبة.
ذو صلة	يجب أن يتيح المؤشر معلومات ذات صلة بالعملية وبالجهات صاحبة المصلحة.
محدد زمنياً	المؤشر له إشارة زمنية ويمكن أن يعكس بالتالي التغيرات. ويمكن الإبلاغ عنه في الوقت المطلوب.

## جيم - تحليل المؤشرات وتوحيدها

١٠ - استندت العملية المؤدية إلى تعيين مجموعة دنيا من مؤشرات الأداء إلى المبادئ الرئيسية التالية:

- (أ) لا تعدل الأهداف التنفيذية والنتائج التي حددها الاستراتيجية؛
- (ب) يحدد تعريف أولي للنتائج وللعمليات المشار إليها فيها؛
- (ج) تختار المؤشرات وفقاً لامتهاها لمعيار e-SMART. وتكون المعايير المختارة قابلة للقياس والتنفيذ (اقتصادية وقابلة للتحقيق) وواضحة للجهات صاحبة المصلحة التي تستخدمها (محددة وذات صلة)؛
- (د) تكون مجموعة مؤشرات الأداء محدودة مع توخي المرونة اللازمة لتوسيعها عند الاقتضاء ومع تطور عملية الرصد.

## دال - البيانات الوصفية للمؤشرات وخط الأساس والأغراض

١١ - تقترن صياغة كل مؤشر بمعلومات ذات صلة به، أو ببيانات وصفية<sup>(٧)</sup>. وهذا يشمل اسم المؤشر ورقمه ونوعه (الكمي والكيفي)، والأساس المنطقي له ومبرر اختياره، ومستوى امتثاله لمعايير e-SMART، والبيانات اللازمة وطريقة حساب هذه البيانات، ووحدة القياس، ومصادر البيانات (ووسائل التحقق منها)، والمستوى الجغرافي لتطبيقها.

(٦) رغم تفضيل المؤشرات الكمية من حيث الموضوعية والدقة (معيار "قابلية القياس")، فقد تضيف المؤشرات النوعية قيمة للمعلومات الكمية في حالات محددة.

(٧) ترد البيانات الوصفية في الوثيقة ICCD/CRIC(8)/5/Add.2.

١٢- وتلي بيانات وصف المؤشرات الحاجة إلى فهم المفاهيم الرئيسية والمصطلحات بشكل موحد، وتتيح إرشادات بشأن تعيين البيانات وبشأن المصادر. ويرد في الوثيقة ICCD/CRIC(8)/5/Add.3 مسرد يوضح المصطلحات والتعاريف المستخدمة.

١٣- وتأسيس نظام شامل لاستعراض الأداء وتقييمه ونظام يكون موجهاً لوضع مؤشرات يمكن تقديرها كمياً إنما يتطلب إنشاء خط أساس وتحديد أغراض بشكل طوعي لتلبية الحاجة تماماً إلى رصد الاستراتيجية واستعراضها في منتصف المدة بشكل فعال. والأغراض عبارة عن قيم كمية تشير عموماً إلى أهداف السياسة العامة وإلى موعد نهائي ينبغي مراعاته. وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء، تعبر الأغراض عن "حالات مستحبة"، فيما تقيس المؤشرات "الثغرة" بين الحالة القائمة والحالة المستحبة.

١٤- وقد اقترح وضع مجموعة من الأغراض المحددة، كلما أمكن ذلك، علماً بأن القيم إرشادية لا غير وأن كل طرف قد يود الإشارة إلى ما يمكن أن يشكل غرضاً معقولاً على المستوى الوطني والتزامه ببلوغه في إطار زمني معين. وقد اقترح أيضاً تحديد بعض الأغراض على المستوى العالمي، حسب الاقتضاء، وتكون إرشادات الأطراف أساسية مرة أخرى لتحديد إطار للأغراض العالمية وضمان فعالية نظام الاستعراض والرصد.

١٥- ويشير خط الأساس إلى النقطة المرجعية التي يتم على أساسها مقارنة القياسات ورصد التغيرات. وبالنسبة لمؤشرات الأداء، اقترح أن يكون خط الأساس المرجعي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

#### هاء - التنسيق

١٦- يتطلب التنسيق فهماً موحداً للمصطلحات واتفاقاً مشتركاً بشأن التعاريف، واتساقاً في استخدام المصطلحات فيما بين جميع مجموعات المؤشرات المستخدمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويتم ذلك بوضع مسرد متفق عليه.

١٧- وفي إطار الاستراتيجية، تقيس الأهداف التنفيذية العمليات وتقيس الأهداف الاستراتيجية الآثار. ونظرياً، لن تكون هناك مجالات تداخل بين المجموعتين، فيما عدا الهدف الاستراتيجي ٤<sup>(٨)</sup> الذي يتناول الموارد وأطر السياسة العامة، شأنه شأن عدة أهداف تنفيذية. والهدف من التنسيق هو تجنب ازدواج عملية جمع البيانات وتحليلها بين مجموعتي المؤشرات.

١٨- ونتائج الأهداف التنفيذية موحدة بالنسبة لجميع كيانات الإبلاغ، وغالباً ما يتطلب تحقيق واحد منها مساهمة عدد من الجهات صاحبة المصلحة في آن واحد. وعليه، فإن التنسيق ضروري مع مجموعة المؤشرات التي تستخدمها مؤسسات الاتفاقية التي تقوم بتنفيذ نظام الإدارة القائمة على النتائج. وقد جرى التصدي لمسألة التنسيق هذه جنباً إلى جنب مع عملية صياغة المجموعات المختلفة من المؤشرات وهي تتطلب تفسيراً موحداً للنتائج، وإيضاح دور الجهات المبلغة من أصحاب المصلحة على النحو الصحيح وفقاً "لولايتها" كما حددها الاتفاقية.

---

(٨) الهدف الاستراتيجي ٤: تعبئة الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية ببناء شراكات فعالة بين العناصر المؤثرة الوطنية والدولية.

## رابعاً - مؤشرات الأداء الموحدة

### ألف - ملاحظات أولية

١٩- دعت الأطراف إلى وضع مجموعة محدودة من مؤشرات الأداء. وتمشياً مع هذا الطلب، اقترحت مؤشرات تقيس أكثر من نتيجة واحدة كلما أمكن ذلك. على أنه لزم في بعض الحالات اختيار مؤشرين لنتيجة واحدة من أجل الحصول على معلومات شاملة. وتمت في المجموع صياغة ١٨ مؤشر أداء موحدة. ويرد في الجدول ٢ استعراض لهذه المؤشرات وتخصيصها لمختلف كيانات الإبلاغ.

٢٠- وقد جرت العادة على تفضيل الإبلاغ عن قيم مطلقة (مثلاً "عدد ال") على الإبلاغ عن "زيادة" أو عن "نسبة مئوية". فالقيم المطلقة تتيح تجميع الإحصاءات (بما في ذلك حساب التقلبات والاتجاهات).

٢١- وينبغي للأطراف وغيرها من كيانات الإبلاغ تجميع بعض مؤشرات الأداء الموحدة والمقترحة على أساس المعلومات الوطنية والإقليمية. وينبغي لمؤسسات الاتفاقية (سواء الأمانة أو الآلية العالمية، وفقاً لولايتها) تجميع مؤشرات أخرى باستخدام المعلومات الواجب توفيرها في التقارير الوطنية أو غيرها من مصادر المعلومات الرسمية المتاحة.

٢٢- ولن يتسنى قياس التقدم الحقيقي المحرز في تنفيذ الاستراتيجية والاتفاقية إلا بربط الأداء بالأثر. وباقتراح أغراض لكل مؤشر أداء، سيتسنى قياس أداء العمليات بموضوعية بالنسبة للحالات المستحبة" وربما اكتشاف صلة بين مستوى الأداء والأثر المحقق.

الجدول ٢ - استعراض مؤشرات الأداء وتخصيصها

الآلية العالمية	الأمانة	مرفق البيئة العالمية	الأهم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية	البلدان الأطراف المتقدمة	برامج العمل دون الإقليمية	برامج العمل الإقليمية	البلدان الأطراف المتأثرة	اسم المؤشر	رقم المؤشر	النتيجة
								عدد وحجم الأحداث الإعلامية المنظمة بشأن مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف و/أو أوجه تفاعلها مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي، والجمهور الذي بلغته وسائط الإعلام التي تتناول التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها.	CONS-O-1	١-١
								عدد الوثائق الرسمية والمقررات المتخذة على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بصدد مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف.	CONS-O-2	٢-١
								عدد منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا المشاركة في عمليات الاتفاقية.	CONS-O-3	٣-١
								عدد ونوع المبادرات ذات الصلة بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في ميدان التنقيف.	CONS-O-4	
								عدد البلدان الأطراف المتأثرة، والكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي أتمت صياغة/تنقيح برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية المتماشية مع الاستراتيجية، بمراجعة المعلومات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية، والخطط والسياسات الوطنية، وإدراجها في أطر الاستثمار.	CONS-O-5	١-٢ ٢-٢ ٣-٢
								عدد اتفاقات الشراكة التي أبرمت في إطار الاتفاقية بين البلدان الأطراف المتقدمة/الأهم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والبلدان الأطراف المتأثرة.	CONS-O-6	٤-٢
								عدد المبادرات المتعلقة بالتخطيط/البرمجة التآزرين في اتفاقات ريو الثلاث أو آليات التنفيذ المشترك على جميع المستويات.	CONS-O-7	٥-٢
								عدد البلدان الأطراف المتأثرة وعدد الكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي أنشأت ودعمت نظاماً وطنياً/دون إقليمي/إقليمياً لرصد التصحر/تردي الأراضي والجفاف.	CONS-O-8	١-٣ ٢-٣
								عدد البلدان الأطراف المتأثرة، والكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي تقدم تقاريرها للاتفاقية وفقاً لمبادئ الإبلاغ المنقحة على أساس مؤشرات متفق عليها.	CONS-O-9	
								عدد برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية المنقحة التي تعكس معرفة العوامل المؤثرة في التصحر/تردي الأراضي والجفاف وتفاعلاتها وتفاعلات التصحر/تردي الأراضي والجفاف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي.	CONS-O-10	٣-٣ ٤-٣
								نوع أنظمة تقاسم المعرفة المتصلة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف وعددها ومستخدموها على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية السوارد وصفها على الموقع الشبكي للاتفاقية.	CONS-O-11	٥-٣
								عدد شبكات العلم والتكنولوجيا أو المؤسسات أو العلماء الذين يشتركون في البحوث التي طلب مؤتمر الأطراف إعدادها.	CONS-O-12	٦-٣
								عدد البلدان، وكيانات الإبلاغ دون الإقليمية والإقليمية المشتركة في بناء القدرات لمكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف على أساس التقييم الذاتي للقدرات الوطنية أو غيره من المنهجيات والأدوات.	CONS-O-13	١-٤ ٢-٤
								عدد البلدان الأطراف المتأثرة، والكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي تعكس أطر الاستثمار الخاصة بها والتي أقامتها الآلية العالمية ضمن الاستراتيجية المالية المتكاملة أو ضمن استراتيجيات مالية أخرى متكاملة زيادة في الموارد الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمكافحة التصحر وتردي الأراضي.	CONS-O-14	١-٥
								مقدار الموارد المالية التي أتاحتها البلدان الأطراف المتقدمة لمكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف.	CONS-O-15	٢-٥
								درجة الكفاية والتوقيت المناسب والقابلية للتنبؤ في الموارد المالية التي أتاحتها البلدان الأطراف المتقدمة لمكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف.	CONS-O-16	
								عدد مقترحات المشاريع المتصلة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف والمقدمة بنجاح للحصول على تمويل من المؤسسات والمرافق والصناديق المالية الدولية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية.	CONS-O-17	٣-٥
								مقدار الموارد المالية ونوع الحوافز التي مكنت البلدان الأطراف المتأثرة من الحصول على التكنولوجيا.	CONS-O-18	٥-٥



## باء - الهدف التنفيذي ١: الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف

النتيجة ١-١: إبلاغ الفئات المعنية الرئيسية على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية على نحو فعال بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها مع التكيف مع تغير المناخ/تخفيف آثار تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي.

المؤشر الموحد نون - ١: عدد وحجم الأحداث الإعلامية المنظمة بشأن مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف و/أو أوجه تفاعلها مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي والجمهور الذي بلغته وسائل الإعلام التي تتناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٨، يجب أن تكون نسبة ٣٠ في المائة من سكان العالم على علم بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

٢٣- وقد وضع مشروع المؤشر نون - ١ على أساس قياس وجود/غياب الوعي بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة<sup>(٩)</sup>(١٠). و"إذكاء الوعي" عبارة عن برامتر أساسه الإدراك ويتم قياسه بإجراء مقابلات، بينما تتطلب النتيجة قياس عمليات الاتصال.

٢٤- ومن ثم، يركز المؤشر الموحد نون - ١ على الاتصال، وبخاصة على الأحداث الإعلامية ودور وسائل الإعلام في تعزيز الاتصال. ويتيح عدد الأحداث الإعلامية قياس حجم أنشطة الاتصال، بينما يتيح عدد الأشخاص الذين يحضرون هذه الأحداث قياس تأثيرها. أما تقدير عدد الأشخاص الذين تبلغهم وسائل الإعلام التي تتناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف، فإنه يعطي فكرة عامة عن مستوى فعالية الاتصال، علماً بأنه كلما ازدادت الحملات الإعلامية بشأن مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها قوة، ازداد احتمال تمرير الرسائل إلى الجمهور المستهدف.

٢٥- ويقاس المؤشر نون - ١ أداء عمليات الاتصال التي يتم تنفيذها مباشرة من جانب الجهات صاحبة المصلحة في الاتفاقية أو من جانب أطراف أخرى ذات صلة مثل محررو أو منتجو وسائل الإعلام. ويشير تقييم الأداء هذا إلى ما إذا كان قد تم الإبلاغ عن مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها، وما إذا كان يمكن توقع الفعالية في مجال الإبلاغ بتقييم الحملات الإعلامية.

---

(٩) يشار إلى مشروع المؤشرات المقترح من رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات بمؤشرات "IIWG" في هذه الوثيقة، بينما يشار إلى المؤشرات الموحدة المقترحة بمؤشرات "CONS" للترقية بوضوح بين المجموعتين من المؤشرات.

(١٠) مشروع المؤشر نون - ١: نسبة الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية التي على علم بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها مع تغير المناخ والتكيف معه/التخفيف من حدته وحفظ التنوع البيولوجي.

٢٦- ولن تؤخذ في الاعتبار سوى الأحداث ووسائل الإعلام التي تتناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف أو أوجه تفاعلها مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وتقاسم المعلومات ونشرها وعرضها (بغض النظر من ثم عن أنشطة التدريب والتثقيف مثلاً التي تتعلق بالنتيجة ١-٣).

٢٧- ويتطلب المؤشر تعريف مصطلحات "الأحداث الإعلامية" و"الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة" و"وسائل الإعلام" الواردة في المسرد<sup>(١١)</sup>. ويقضي الغرض الشامل المقترح بأن تحدد الأطراف أغراضاً وطنية بشأن عدد من الأحداث الإعلامية التي سيتم تنظيمها سنوياً ونسبة مئوية دنيا من عدد الأشخاص الذين سيتم الوصول إليهم بواسطة وسائل الإعلام أو من خلال أنشطة إعلامية أخرى ذات صلة. بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف بحلول نهاية فترة تنفيذ الاستراتيجية. وستسهم الأمانة والآلية العالمية في تحقيق الغرض الشامل من خلال استراتيجياتهما في مجال الاتصال وستقدمان تقارير عن إنجازاتهما في بلوغ هذا الغرض في إطار إدارتهما القائمة على النتائج.

**النتيجة ١-٢: تناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في إطار المتدييات الدولية ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك المتدييات المتعلقة بالتجارة الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر.**

المؤشر الموحد نون - ٢: الوثائق والقرارات الرسمية على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والتي لها صلة بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٠، تكون قد تمت إعادة هيكلة الموقع الشبكي للاتفاقية ليشمل قاعدة بيانات موضوعية بشأن القرارات والوثائق ذات الصلة كجزء من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ<sup>(١٢)</sup>.

٢٨- كان هناك اتفاق واسع في الآراء فيما بين الأطراف بشأن مشروع المؤشر نون - ٢<sup>(١٣)</sup>. ويستند المؤشر الموحد إلى هذا المؤشر، بالإحالة إلى وحدة قياس أكثر عملية من "النسبة المئوية".

٢٩- ويتطلب المؤشر الموحد نون - ٢ النظر في تعريف نوع القرارات والوثائق، والطابع "الرسمي" للوثيقة، و"المخالف الدولية ذات الصلة". وستقوم الأمانة بتجميع قائمة "بالمخالف ذات الصلة".

٣٠- وينعكس أداء أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها الجهات المختلفة صاحبة المصلحة في الاتفاقية في الوثيرة التي يجري وفقها تناول مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في المخالف الدولية وفي عدد من القرارات/الوثائق الرسمية ذات الصلة بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف. وسيبين تقييم الأداء ما إذا كانت هذه المسائل تنال الاهتمام اللازم، وما إذا كانت تراعي في عمليات وضع السياسة العامة ذات الصلة وفي الحوارات/المناقشات.

(١١) ترد جميع التعاريف المشار إليها في هذه الوثيقة في المسرد المقترح في الوثيقة ICCD/CRIC(8)/5/Add.3.

(١٢) العبارة الكاملة هي "نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ".

(١٣) مشروع المؤشر نون - ٢: النسبة المئوية من الوثائق والقرارات الدولية الرسمية ذات الصلة التي تحوي

بيانات واستنتاجات وتوصيات مهمة بشأن مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف.

٣١- وعملية جمع الوثائق والقرارات المشار إليها أعلاه مهمة يجب أن تؤديها الأمانة بشكل أساسي. والموقع الشبكي للاتفاقية هو أكثر موقع منطقي للاطلاع على المعلومات في إطار النظام المقترح لاستعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

النتيجة ١-٣: زيادة انخراط منظمات المجتمع المدني والأوساط العلمية في الشمال والجنوب، باعتبارها من أصحاب المصلحة، في العمليات المتعلقة بالاتفاقية، وتناولها مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في مبادراتها المتعلقة بالدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف.

المؤشر الموحد نون -٣: عدد منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا المشاركة في عمليات الاتفاقية.

الغرض الأولي: تسجيل زيادة مطردة في مشاركة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في عمليات الاتفاقية خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية.

المؤشر الموحد نون -٤: عدد ونوع مبادرات منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا المتصلة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف في مجال التثقيف.

الغرض الأولي: تسجيل زيادة مطردة في عدد مبادرات منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا المتصلة بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في مجال التثقيف خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية

٣٢- إن مشروع المؤشر نون -٣ مشروع واسع النطاق<sup>(١٤)</sup>. واتفق معظم الأطراف على أن للنتيجة عنصرين هما: "الالتزام" و"المبادرات المضطلع بها".

٣٣- ويقاس عنصر "الالتزام" بالمؤشر نون -٣ من حيث مشاركة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في عمليات الاتفاقية، كما تقضي بذلك النتيجة. ومن المقرر تنفيذ عمليات الاتفاقية على المستويين المؤسسي والميداني. وستبين من تقييم أداء عملية الالتزام ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني والدوائر العلمية تشارك بما فيه الكفاية في هذه العمليات وما إذا كانت هذه المشاركة تزداد مع مرور الوقت.

٣٤- ويقاس مستوى التزام منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في مكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف بالمؤشر نون -٤ من حيث عدد وأنواع "المبادرات المضطلع بها". ولا ينطبق هذا المقياس إلا على مجال "التثقيف" لأنه يجري بالفعل قياس مجالي "إذكاء الوعي" و"الدعوة" بالمؤشرين نون -١ و نون -٢ على التوالي. ويمكن للمؤشرين نون -١ و نون -٢ توفير معلومات محددة بشأن أنشطة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا وذلك بتجزئة البيانات المحتسبة وفقاً لمجموعة من الجهات صاحبة المصلحة، على نحو ما ورد ذلك في البيانات الوصفية لكلا المؤشرين.

---

(١٤) مشروع المؤشر نون -٣: عدد ونوع ومجال عمل (الدعاية وإذكاء الوعي والتثقيف) منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا بشأن مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف.

٣٥- ويتطلب المؤشران نون -٣ و نون -٤ تعريف "عمليات الاتفاقية" و"نوع المبادرات" في مجال التثقيف، فضلاً عن "مؤسسات العلم والتكنولوجيا" و"منظمات المجتمع المدني". ولما كان القطاع الخاص مشمولاً في تعريف منظمات المجتمع المدني، فلم ترد الإشارة إليه صراحة في نص المؤشرين. ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالقطاع الخاص تحديداً بحساب المؤشرين على نحو ما يرد ذلك في البيانات الوصفية.

٣٦- وقد تود البلدان الأطراف تحديد أغراض وطنية على مستوى المشروع/البرنامج لزيادة الاتجاهات التي يتوخاها الغرض الشامل المحدد في المؤشر نون -٤. ومن المتوقع أن تقوم الأمانة بتحقيق الغرض المحدد في المؤشر نون -٣ على المستوى المؤسسي وأن تركز الآلية العالمية على الالتزام بالاستراتيجية المالية المتكاملة.

### جيم - الهدف التنفيذي ٢: إطار السياسة العامة

النتيجة ٢-١: تقييم العوامل المؤثرة سياسياً ومؤسسياً ومالياً واجتماعياً واقتصادياً في التصحر/تردي الأراضي والحواجر التي تعوق الإدارة المستدامة للأراضي، والتوصية بالتدابير المناسبة لإزالة هذه الحواجر.

النتيجة ٢-٢: قيام البلدان الأطراف المتأثرة بتنقيح برامج عملها الوطنية لوضعها في شكل وثائق استراتيجية مستندة إلى معلومات أساسية بيوفيزيائية واجتماعية واقتصادية، وإدراجها في سياق أطر متكاملة للاستثمار.

النتيجة ٢-٣: قيام البلدان الأطراف المتأثرة بإدراج برامج عملها الوطنية ومسائل الإدارة المستدامة للأراضي وتردي الأراضي في تخطيط التنمية وفي غير ذلك من الخطط والسياسات العامة القطاعية والاستثمارية.

المؤشر الموحد نون -٥: عدد البلدان الأطراف المتأثرة، والكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي أتمت صياغة/تنقيح برامج العمل الوطنية/برامج العمل الإقليمية/برامج العمل الإقليمية المتماشية مع الاستراتيجية، بمراعاة المعلومات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية والخطط والسياسات الوطنية، وإدراجها في أطر الاستثمار.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٤، يجب أن يكون ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة، والكيانات دون الإقليمية والإقليمية قد قامت بصياغة/تنقيح برنامج عمل وطني/برنامج عمل دون إقليمي/برنامج عمل إقليمي متماش مع الاستراتيجية.

٣٧- وتشير النتائج ٢-١ و ٢-٢ و ٢-٣ جميعها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى عملية صياغة/تنقيح برامج العمل الوطنية. وبرامج العمل الوطنية عبارة عن وثائق استراتيجية يتم وضعها مع مراعاة عناصر المشاكل، والقيود (أو العوائق) التي تعترض الحلول الممكنة والتدابير التي يمكن اتخاذها لإزالتها، أي النتيجة ٢-١؛ تتم صياغة برامج العمل الوطنية أيضاً على أساس المعلومات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية، أي النتيجة ٢-٢؛ ويجري تناول عملية إدماج برامج العمل الوطنية مع الخطط والسياسات وأطر الاستثمار الأخرى جنباً إلى جنب مع عملية صياغتها، أي النتيجة ٢-٣.

٣٨- ونتيجة لذلك، اقترح مؤشر موحد واحد لتقييم أداء العملية بأكملها. والمؤشر نون -٥ هو نص محسن لمشروع المؤشر نون -٥<sup>(١٥)</sup>. والغرض منه هو تكملة المعلومات التي يتم جمعها عن طريق مؤشرين آخرين في إطار نون نون ٣ (المؤشر الموحد نون -٩) ونون نون ٥ (المؤشر الموحد نون -١٤)، لقياس عملية تنمية المعلومات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية وخطط الاستثمار المتكاملة على التوالي.

٣٩- ومع مراعاة أن البلدان الأطراف المتأثرة لم تضع جميعها برنامج عمل وطنياً، فإن المؤشر يشير إلى عنصر "الصياغة" بالنسبة للبلدان التي ليس لديها بعد برنامج عمل وطني، وإلى عنصر "التنقيح" بالنسبة للبلدان التي اعتمدت بالفعل برنامج عمل وطنياً.

٤٠- ويتطلب المؤشر تعريف مصطلح "متمم"، في حين يرد تعريف مصطلحات برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية في إطار المادتين ١٠ و ١١ من الاتفاقية.

**النتيجة ٢-٤: قيام البلدان الأطراف المتقدمة بإدماج أهداف الاتفاقية وتدبير الإدارة المستدامة للأراضي في برامجها/مشاريعها للتعاون الإنمائي في سياق دعمها للخطط القطاعية والاستثمارية الوطنية.**

المؤشر الموحد نون -٦: عدد اتفاقات الشراكة التي أبرمت في إطار الاتفاقية بين البلدان الأطراف المتقدمة/الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والبلدان الأطراف المتأثرة.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٤، يكون قد تم تفعيل ما لا يقل عن اثنين من اتفاقات الشراكة ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في كل بلد طرف متأثر.

٤١- إن قياس درجة الإدماج من جانب البلدان الأطراف المتقدمة بتقييم استخدام معلم اتفاقية مكافحة التصحر - نوعياً، كما يتوخاه مشروع المؤشر نون -٦<sup>(١٦)</sup>، أو كمياً، كما يتوخاه مشروع المؤشر نون -٧<sup>(١٧)</sup> - إنما هو قياس تكميلي. ويوفر كلا المؤشرين مقياساً لنتائج الإدماج لا لعملية الإدماج ذاتها.

٤٢- ويفضل قياس العملية بشكل مباشر وبالذات أطر السياسة العامة التي تتيح مراعاة أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي في برامج ومشاريع التعاون الإنمائي للبلدان الأطراف المتقدمة. وتُمثل أطر السياسة العامة هذه باتفاقات الشراكة المبرمة في إطار الاتفاقية. ويركز المؤشر نون -٦ على

---

(١٥) مشروع المؤشر نون -٥: عدد البلدان الأطراف المتأثرة التي قامت بتنقيح برامج عملها الوطنية في شكل وثائق استراتيجية وأدرجتها في خطط إنمائية وخطط وسياسات قطاعية واستثمارية ذات صلة.

(١٦) مشروع المؤشر نون -٦: عدد البلدان الأطراف المتقدمة ووكالاتها الإنمائية الثنائية التي تطبق معلم اتفاقية مكافحة التصحر (باعتباره جزءاً من معالم ريو التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي) لانتقاء أنشطتها في مجال المعونة في ضوء أهداف الاتفاقية.

(١٧) مشروع المؤشر نون -٧: عدد مبادرات التنمية التي اتخذتها البلدان الأطراف المتقدمة والتي أدرجت في أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

تقدير كمية هذه الاتفاقات، في حين يرد المقياس المالي المتعلق بإدماج أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تعاون البلدان الأطراف المتقدمة في إطار النتيجة ٥-٢ (المؤشر نون - ١٥).

٤٣ - واتفاقات الشراكة هي تلك المبرمة بين البلدان الأطراف المتقدمة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، من جهة، وبين البلدان الأطراف المتأثرة، من جهة أخرى، على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. ومع أن النتيجة لا تشير إلا إلى البلدان الأطراف المتقدمة، فإن المؤشر الموحد يشير أيضاً إلى وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني للحصول على معلومات شاملة بشأن الأطر القائمة لدعم البلدان الأطراف المتأثرة في تنفيذ الاتفاقية.

٤٤ - ويتطلب المؤشر تعريف مصطلح "اتفاق الشراكة". وتحقيق الغرض الشامل يتطلب بذل جهود متناسقة من جانب البلدان الأطراف المتقدمة والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية.

**النتيجة ٢-٥: اعتماد أو تعزيز تدابير متضافرة على صعيد برامج العمل المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي، والتنوع البيولوجي، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، من أجل تحسين أثر تدابير التدخل.**

المؤشر الموحد نون - ٧: عدد المبادرات المتعلقة بالتخطيط/البرمجة التآزرية في اتفاقيات ريو الثلاث أو في آليات التنفيذ المشترك على جميع المستويات.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٤، يجب أن يكون لدى كل بلد طرف متأثر خطة وطنية واحدة مشتركة أو آلية (آليات) تشغيلية لضمان أوجه التفاعل فيما بين اتفاقيات ريو الثلاث.

٤٥ - فضل قياس مبادرات التنفيذ المشترك بشكل مباشر بالنسبة للنتيجة ٢-٥<sup>(١٨)</sup>. وقد وضع المؤشر الموحد نون - ٧ على افتراض أنه يمكن اعتماد أو تعزيز "التدابير المتضافرة" في حالة وجود "الأدوات" الصحيحة لدعم هذه التدابير.

٤٦ - ويقاس أداء الجهات صاحبة المصلحة في الاتفاقية بتقدير كمية الأدوات القائمة. وكلما ارتفع عدد أدوات التمكين القائمة، ازدادت إمكانية تنفيذ التدابير المتضافرة وأوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث.

٤٧ - وقد تم تجميع هذه "الأدوات" في فئتين رئيسيتين وفقاً لاقتراحات الأطراف: '١' التخطيط/البرمجة المشتركة و'٢' الآليات التنفيذية المتعلقة بالتنفيذ المشترك أو التضافر. ويركز المؤشر الموحد على تقدير كمية هاتين المجموعتين من "الأدوات".

٤٨ - وقد يقوم فريق الاتصال المشترك بإعداد قائمة بأمثلة الآليات التنفيذية القادرة على أن تدعم بالفعل اعتماد أو تعزيز التدابير المتضافرة فيما بين اتفاقيات ريو؛ وقد يقوم أيضاً بتعريف المبادرات "المؤهلة" للتخطيط/البرمجة المشتركة حتى يتيسر على الجهات صاحبة المصلحة فهم المؤشر فهماً موحداً وإعداد تقارير متسقة.

---

(١٨) مشروع المؤشر نون - ٨: عدد مبادرات جهود التنفيذ المشتركة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي/عدد برامج التكيف في المناطق الجافة التي يجري تنفيذها على الصعيدين المحلي والوطني والتي تتضمن شقاً متعلقاً بالتصحر والتكيف.

### دال - الهدف التنفيذي ٣: العلم والتكنولوجيا والمعرفة

النتيجة ٣-١: كفاءة دعم الرصد على الصعيد الوطني وتقييم أوجه الضعف فيما يتعلق بالاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتأثرة.

المؤشر الموحد نون - ٨: عدد البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي أنشأت ودعمت نظاماً وطنياً/دون إقليمياً لرصد التصحر/تردي الأراضي والجفاف.

٤٩- الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٨، يكون ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة وكيانات الإبلاغ دون الإقليمي والإقليمي قد أنشأت ودعمت نظاماً لرصد التصحر/تردي الأراضي والجفاف. يضمن نظام الرصد وضع التقارير على أساس قواعد متسقة وإجراء تقييمات منتظمة بالفعل على أساس البيانات المجمعة. ويستند المؤشر نون - ٨ إلى واحد من مشروعين المؤشرين المقترحين للنتيجة ٣-١ وإن كان يشير إلى العدد المطلق من البلدان أكثر مما يشير إلى زيادة عددها<sup>(١٩)</sup>. فمن خلال المؤشر نون - ٨، يقاس أداء البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات دون الإقليمية والإقليمية بالتحقق مما إذا كان قد تم إنشاء نظام رصد مخصص تحديداً أو جزئياً (في حالة نظم الرصد البيئية) لتقديم التقارير في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وما إذا كان يدعم بمساعدات محلية أو دولية. وسيتبين من تقييم الأداء إلى أي مدى يمكن التوقع فعلياً بأن تقدم البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات دون الإقليمية والإقليمية تقارير منتظمة ومتسقة خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية وما بعدها.

٥٠- ويتطلب المؤشر تعريف مصطلح "نظام الرصد". وقد يكون التعريف الوارد في المسرد واسع النطاق ولكن المقصود هو تغطية عدة حالات قد تحدث على الصعيد القطري.

النتيجة ٣-٢: وضع إطار مرجعي أساسي يستند إلى أقوى البيانات المتوافرة بشأن الاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية وتنسيق النهج العلمية ذات الصلة تدريجياً.

المؤشر الموحد نون - ٩: عدد البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي تقوم بإبلاغ الاتفاقية وفقاً للمبادئ التوجيهية المنقحة على أساس مؤشرات متفق عليها.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٨، يجب أن يكون ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة وكيانات الإبلاغ دون الإقليمية والإقليمية قد قدمت تقارير إلى الاتفاقية تماشياً مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بتقديم التقارير.

---

(١٩) مشروع المؤشر نون - ٩: عدد التقارير المقدمة من الأطراف المتأثرة إلى مؤتمر الأطراف/لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (والمناحة لمقرري السياسات وغيرهم من المستعملين النهائيين) التي تتضمن معلومات بشأن الاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتأثرة. المؤشر البديل: زيادة عدد البلدان المتأثرة التي تُرحل تقديم تقاريرها الوطنية عن المؤشرات ذات الصلة ونظام رصد تردي الأراضي والتصحر بشكل فعال.

٥١- يتمثل عمل لجنة العلم والتكنولوجيا في توجيه عملية إعداد المعلومات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني وتنسيقها تدريجياً. والهدف من ذلك هو وضع مجموعة أساسية ومشاركة من مؤشرات الأثر باستخدام منهجيات مشتركة لحسابها وذلك لتعزيز تقارب النهج باطراد ومن ثم زيادة إمكانية عقد المقارنة بينها. إذ من شأن استخدام مجموعة أساسية من المؤشرات أن يتيح إجراء تقييم عالمي للتصحر/تردي الأراضي والجفاف.

٥٢- ويمكن اعتبار أن العملية المشار إليها في النتيجة قد تمت بنجاح إذا قامت البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات دون الإقليمية والإقليمية، بعد تعيين مجموعة أساسية من مؤشرات الأثر، بتقديم تقارير على أساس هذه المؤشرات. فهذا ما يقصد المؤشر الموحد نون -٩ قياسه. ويستند المؤشر نون -٩ إلى واحد من مشروعَي المؤشرين<sup>(٢٠)</sup>. وسيفيد تقييم أداء البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات دون الإقليمية والإقليمية في معرفة إلى أي مدى يمكن قياس أثر الاستراتيجية خلال فترة تنفيذها (٢٠٠٨-٢٠١٨).

**النتيجة ٣-٣: تحسين معرفة العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية وتفاعلاتها في المناطق المتأثرة بهدف تحسين اتخاذ القرارات.**

**النتيجة ٣-٤: تحسين معرفة التفاعلات بين التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثار الجفاف واستصلاح الأراضي المتردية في المناطق المتأثرة لإتاحة وضع أدوات للمساعدة في اتخاذ القرارات.**

المؤشر الموحد نون -١٠: عدد برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية المنقحة التي تعكس معرفة العوامل المؤثرة في التصحر/تردي الأراضي والجفاف وتفاعلاتها، وتفاعلات التصحر/تردي الأراضي والجفاف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٨، يجب أن يكون قد تم إجراء تقييم ذاتي جيد النوعية وبنجاح لبرامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية المنقحة.

٥٣- تشير كلتا النتيجتين إلى تحسن المعرفة وإلى تيسير عملية اتخاذ القرارات على أساس نقل المعرفة من المستوى العلمي إلى المستوى التنفيذي. وبسبب تماثل النطاق، رئي أن من المناسب اقتراح مؤشر واحد فقط لكلتا النتيجتين.

---

(٢٠) مشروع المؤشر نون -١٠: عدد التقارير المعترف بها دولياً والمتعلقة بالاتجاهات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية. المؤشر البديل: زيادة عدد البلدان الأطراف التي تقدم تقارير بشأن مؤشرات موثوقة ذات صلة وما يرافقها من قيم مرجعية.



٥٤ - وقد وضع مشروعاً المؤشرين نون - ١١ و نون - ١٢ على أساس عامل الفهم الذي ينبغي قياسه بإجراء المقابلات<sup>(٢١)</sup>. وكثير من المؤشرات البديلة لكلتا النتيجتين يستند إلى تقدير عدد التقارير والورقات المنشورة<sup>(٢٢)</sup>. ورغم أن هذين المؤشرين مؤشرا كميان، فإنهما يتعلقان بإجراء تقييم عالمي لعملية نقل المعرفة أكثر مما يتعلقان بإجراء تقييم على المستوى الوطني؛ ويتبين من ثم أنهما أنسب لقياس أداء لجنة العلم والتكنولوجيا من قياس أداء البلدان الأطراف.

٥٥ - ولا تتعلق القرارات وعملية صنع القرارات حصراً بالمستوى السياسي. فالقرارات يمكن أن تتخذ على أي مستوى، بما في ذلك المستوى الميداني. وبما أن النتائج لا تحدد المستوى المستهدف لصنع القرارات، فقد فضل إحالة المؤشر إلى برامج العمل التي تتعلق بتنفيذ الاتفاقية والمفترض أن توجه عملية صنع القرارات ذات الصلة بالصحراء/تردي الأراضي والجفاف على جميع المستويات في كل بلد متأثر.

٥٦ - وعليه، فإن الهدف من المؤشر نون - ١٠ هو معرفة ما إذا كانت برامج العمل المعدة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية تعكس المعرفة (التقليدية والعلمية على السواء) بقضايا التصحر/تردي الأراضي والجفاف. إذ يفترض أن برامج العمل القائمة على معرفة علمية وتقليدية سليمة ستقترح استراتيجيات وأنشطة أكثر أهمية وفعالية للتنفيذ وستحقق في النهاية نتائج أفضل من أداء برامج العمل التي لا تأخذ في الاعتبار المعرفة المتاحة بشأن مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف وتفاعلاتها.

٥٧ - وستقاس المعرفة بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف المعبر عنها في برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية بالتحقق من نوعية هذه الوثائق وستقوم البلدان الأطراف بذلك على أساس مجموعة من المعايير المحددة سلفاً والتي سيرد بيانها في المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير. وسيكمل هذا المؤشر المعلومات التي تم جمعها من خلال المؤشر نون - ٥.

---

(٢١) مشروع المؤشر نون - ١١: النسبة المئوية لصانعي القرارات على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الذين يمكنهم شرح التفاعلات بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية. مشروع المؤشر نون - ١٢: النسبة المئوية لصانعي القرارات على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية الوطنية الذين يمكنهم شرح التفاعلات بين التكيف مع تغير المناخ، وتخفيف آثار الجفاف، واستصلاح الأراضي المتردية في المناطق المتأثرة.

(٢٢) بدائل للمؤشر نون - ١١: نظام إدارة المعرفة للجنة العلم والتكنولوجيا القائم والمستخدم؛ شبكات البرامج الموضوعية التي تلي احتياجات المستخدم؛ عدد التقارير العلمية، والورقات المنشورة، والخبراء، والعلماء، والشبكات والأجهزة التي تتناول مسألة التفاعل بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة؛ الإجراءات المتاحة بشأن صنع القرارات والأطر المؤسسية والتشريعية. بدائل للمؤشر نون - ١٢: عدد التقارير العلمية، والورقات المنشورة التي تتناول مسألة العلاقة السببية بين العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة؛ وجود مبادئ توجيهية بشأن الممارسات السليمة المتعلقة بمنع حدوث تردي الأراضي وباستصلاحها وإتاحة الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة.

**النتيجة ٣-٥:** توافر نظم فعالة لتقاسم المعرفة، بما فيها المعرفة التقليدية على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية بهدف دعم مقرري السياسات والمستعملين النهائيين، ويشمل ذلك تحديد ونشر أفضل الممارسات والتجارب الناجحة.

المؤشر الموحد نون - ١١: نوع أنظمة تقاسم المعرفة المتصلة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف وعددها ومستخدموها على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الوارد وصفها على الموقع الشبكي للاتفاقية.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٠، يجب أن تكون قد تمت عملية إعادة هيكلة الموقع الشبكي للاتفاقية لتشمل قاعدة بيانات موضوعية بشأن نظم تقاسم المعرفة كجزء من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

٥٨- يشير مشروع المؤشر نون - ١٣<sup>(٢٣)</sup> إلى أفضل الممارسات، بينما تشير النتيجة إلى نظم تقاسم المعرفة. وأفضل الممارسات ليست سوى جزء من المعرفة التي يتم تقاسمها. هذا فضلاً عن أن "القدرة على التصريح" مهارة يتطلب قياسها بإجراء المقابلات.

٥٩- ويشير المؤشر نون - ١١ مباشرة للنتيجة بتوفير مقياس للنظم القائمة لتقاسم المعرفة. ولأغراض هذا المؤشر، عُرف "نظام تقاسم المعرفة" بأنه نظام شبكي يتضمن معلومات منظمة تتيحها مصادر مختلفة، أو شبكة تيسر تقاسم المعرفة فيما بين أعضائها، بما في ذلك تجميع أفضل الممارسات والتجارب الناجحة:

٦٠- والهدف من المؤشر نون - ١١ هو قياس أداء الاتفاقية باعتبارها "وديعة" المعرفة بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف، إلى جانب قدرتها على نشر المعلومات. وستقوم الأمانة بتقييم فعالية نظم تقاسم المعرفة وذلك بالتحقق من جودة النظم قبل وصفها وشحنها على الموقع الشبكي للاتفاقية.

**النتيجة ٣-٦:** انخراط الشبكات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بموضوع التصحر/تردي الأراضي والجفاف في دعم تنفيذ الاتفاقية.

المؤشر الموحد نون - ١٢: عدد شبكات العلم والتكنولوجيا، أو المؤسسات أو العلماء المشتركين في البحوث التي طلب مؤتمر الأطراف إعدادها.

٦١- ينصب اهتمام النتيجة على "التزام" شبكات ومؤسسات العلم والتكنولوجيا بدعم تنفيذ الاتفاقية. ولا يشير مشروع المؤشرين المقترح من جانب الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات إلى الالتزام؛ ويبدو أنه يكرر المعلومات المجمعة في إطار النتيجة ٣-٥ من خلال المؤشر نون - ١١<sup>(٢٤)</sup>.

---

(٢٣) المؤشر نون - ١٣: النسبة المئوية لصانعي القرارات على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الذين يمكنهم الحديث عن أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مجال مكافحة التصحر/تردي الأراضي.

(٢٤) مشروع المؤشر نون - ١٤: عدد ونوع ومجال اختصاص المؤسسات والمنظمات والشبكات العلمية والتكنولوجية العاملة في مجال معرفي محدد لدعم الاتفاقية. المؤشر البديل: وجود منظمة محددة ومعروفة على نطاق واسع تعمل كمدير لنقل المعرفة والتكنولوجيا على الصعيد الإقليمي.

٦٢- ويستجيب المؤشر نون -١٢ للحاجة التي أبرزتها الأطراف في تقاريرها إلى إجراء البحوث بناء على الطلب في إطار الاتفاقية والتغاضي من ثم عن طلبات الدعم والمساهمات غير المباشرة. ومن المتوقع أن تكون البحوث التي يتم إجراؤها وفقاً لاحتياجات الاتفاقية على درجة عالية من الأهمية وأن تؤثر على تنفيذها.

٦٣- والهدف من المؤشر نون -١٢ هو قياس مساهمة شبكات ومؤسسات العلم والتكنولوجيا، ومساهمة العلماء من الأفراد أيضاً، بشكل مباشر في الاتفاقية. وستنعكس المساهمات الأوسع نطاقاً في ارتفاع عدد المبادرات التي تضطلع بها الجهات صاحبة المصلحة في الاتفاقية على أساس الأدلة العلمية السليمة.

٦٤- ويشير المؤشر إلى البحوث التي طلب مؤتمر الأطراف إجراؤها بناء على مشورة لجنة العلم والتكنولوجيا، كما حدث ذلك في اتفاقيات ريو الأخرى. ولم يحدد أي غرض لهذا المؤشر.

#### هاء - الهدف التنفيذي ٤: بناء القدرات

النتيجة ٤-١: قيام البلدان التي أجرت التقييم الذاتي للقدرات الوطنية بتنفيذ خطط العمل المترتبة على ذلك بهدف تطوير القدرات اللازمة على المستوى الفردي والمؤسسي والنُظمي للتعامل مع مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف على الصعيدين الوطني والمحلي.

النتيجة ٤-٢: شروع البلدان التي لم يسبق لها أن أجرت تقييمات لاحتياجاتها المتعلقة بالقدرات في إجراء عمليات التقييم ذات الصلة بالموضوع من أجل تحديد ما تحتاج إليه من قدرات للتصدي للتصحر/تردي الأراضي والجفاف على الصعيدين الوطني والمحلي.

المؤشر الموحد نون -١٣: عدد البلدان، وكيانات الإبلاغ دون الإقليمية والإقليمية المشتركة في بناء القدرات لمكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف على أساس التقييم الذاتي للقدرات الوطنية أو غيره من المنهجيات والأدوات.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٤، يجب أن يكون ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة وكيانات الإبلاغ دون الإقليمية والإقليمية قد نفذت خططاً أو برامج أو مشاريع لبناء القدرات ذات صلة تحديداً بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف.

٦٥- يتماثل نطاق النتيجتين ٤-١ و٤-٢ إلى حد كبير واقترح استخدام مؤشر واحد قادر على التمييز بين البلدان التي تجري التقييم الذاتي للقدرات الوطنية والبلدان التي لا تجرّه. والافتراض الذي يستند إليه المؤشر نون -١٣ هو أنه لا يمكن اعتبار التقييم الذاتي للقدرات الوطنية الأداة الوحيدة المتاحة على الصعيد الوطني لبناء القدرات في مجال التصحر/تردي الأراضي والجفاف وأن خطط العمل الناتجة عن ذلك لبناء القدرات ليست

بالخطط الوحيدة. هذا علاوة على أنه لن يجري قياس بناء القدرات وتعزيزها فقط في مرحلة التنفيذ كما توخاه مشروع المؤشرين المقترح من رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات<sup>(٢٥)</sup>.

٦٦- ولدى الأطراف توقعات كبيرة فيما يتعلق ببناء القدرات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتقدير عدد المبادرات القائمة لبناء القدرات وتحديد سببها سيساعدان في تعيين الثغرات القائمة بشأنها والناجمة عن عملية الاتفاقية، بما في ذلك الثغرات القادمة مثل متطلبات الإبلاغ الجديدة، وإنشاء نظم رصد البيئة، وإمكانية الوصول إلى آليات تمويل جديدة.

٦٧- وتهدف خطط العمل المتعلقة بالتقييم الذاتي للقدرات الوطنية إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للوفاء بالالتزامات الناشئة عن اتفاقات البيئة المتعددة الأطراف. وخطط العمل المتعلقة بالتقييم الذاتي للقدرات الوطنية لا تتصل بالتحديد بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف ولكنها أدوات مهمة لتعزيز أوجه التفاعل بين اتفاقيات ريو. ولذلك سيتواصل إيلاء الاهتمام للتقييم الذاتي للقدرات الوطنية بقيام مرفق البيئة العالمية بإعداد تقارير تتعلق خصيصاً بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف في إطار مذكرة التفاهم القائمة والمبرمة بين مرفق البيئة العالمية والاتفاقية.

٦٨- وستسهم الآلية العالمية في تحقيق الغرض الشامل من خلال خدماتها لتبادل المعرفة وخدماتها الاستشارية وذلك بتقديم تقارير عن المساهمة في تحقيق الهدف ضمن إطارها للإدارة القائمة على النتائج

#### واو - الهدف التنفيذي ٥: التمويل ونقل التكنولوجيا

**النتيجة ٥-١: قيام البلدان الأطراف المتأثرة بوضع أطر متكاملة للاستثمار من أجل تعبئة الموارد الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لزيادة فعالية وأثر تدابير التدخل.**

المؤشر الموحد نون - ١٤: عدد البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي تعكس أطر الاستثمار الخاصة بها، والتي أقامتها الآلية العالمية ضمن الاستراتيجية المالية المتكاملة أو ضمن استراتيجيات مالية متكاملة أخرى، زيادة في الموارد الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمكافحة التصحر وتردي الأراضي.

الغرض الأولي: بحلول عام ٢٠١٤، يجب أن يكون ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات دون الإقليمية والإقليمية قد استحدثت أطر استثمار متكاملة.

٦٩- إن مشروع المؤشر نون - ١٧ ملائم ويعكس الفكرة التي تفيد بأن أطر الاستثمار المتكاملة تضاعف فعالية التدخلات وأثرها. ويستند المؤشر نون - ١٤ إلى مشروع المؤشر نون - ١٧ ويضيف مرجعاً إلى الاستراتيجية المالية

---

(٢٥) مشروع المؤشر نون - ١٥: عدد البلدان التي تنفذ خطط عمل للتقييم الذاتي للقدرات الوطنية. مشروع المؤشر نون - ١٦: عدد البلدان (التي لا تنفذ إجراء التقييم الذاتي للقدرات الوطنية) التي تقوم بتنفيذ خطط عمل من أجل تطوير القدرات المحددة اللازمة للتصدي لمسائل التصحر/تردي الأراضي على الصعيدين الوطني والمحلي.

المتكاملة، ألا وهي الأداة المنهجية الرئيسية التي استحدثتها الآلية العالمية لمساعدة البلدان المتأثرة في الجهود التي تبذلها لتعبئة الموارد.

٧٠- ويتيح المؤشر نون - ١٤ قياس أداء أطراف الإبلاغ ومستوى تنفيذ الاستراتيجية المالية المتكاملة بشكل مباشر؛ ويقاس أيضاً، بشكل غير مباشر، أداء الآلية العالمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في التشجيع على تطوير أطر الاستثمار المتكاملة..

**النتيجة ٥-٢: تقديم البلدان الأطراف المتقدمة موارد مالية كبيرة وكافية في الوقت المناسب وموارد يمكن التنبؤ بها دعماً للمبادرات المحلية الرامية إلى قلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف.**

المؤشر الموحد نون - ١٥: مقدار الموارد المالية التي أتاحها البلدان الأطراف المتقدمة لمكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف.

المؤشر الموحد نون - ١٦: درجة الكفاية والتوقيت المناسب والتقابلية للتنبؤ في الموارد المالية التي أتاحها البلدان الأطراف المتقدمة لمكافحة التصحر.

٧١- هناك توافق كبير في الآراء بين الأطراف بشأن مشروع المؤشر نون - ١٨<sup>(٢٦)</sup>. ويستند المؤشر نون - ١٥ إلى مشروع المؤشر نون - ١٨ وإن كان يُبسط نصه. وقد تم التعبير عن المبالغ بدولارات الولايات المتحدة وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي القطري، كما طلبت ذلك عدة بلدان أطراف. ويشير المؤشر فقط إلى الاستثمارات المباشرة التي تعتبر الأطراف أنها هي التي ينبغي قياسها على سبيل الأولوية.

٧٢- ويتيح المؤشر نون - ١٥ قياس أداء البلدان الأطراف المتقدمة بشكل مباشر وفقاً للالتزام الوارد في الفقرة (ب) من المادة ٦ من الاتفاقية. فهو يقيس مدى "حجم" الموارد المالية التي قدمتها البلدان الأطراف المتقدمة، ولكنه لا يقيس مدى "كفايتها" و"مناسبة توقيتها" و"قابلية التنبؤ بها". وقد اقترح مؤشر آخر (نون - ١٦) لتوفير هذه المعلومات بشكل وصفي وعلى أساس سلم ترتيبى نوعي (من الرديء جداً إلى الجيد جداً).

٧٣- ويقاس المؤشر نون - ١٦ أداء الأطراف التي تقدم الموارد المالية، وبشكل غير مباشر، أداء الأطراف التي تيسر التدفقات المالية.

٧٤- ولم تحدد أية أغراض بالنسبة لهذين المؤشرين. وقد تود البلدان الأطراف المتقدمة تحديد حصة دنيا من الناتج المحلي الإجمالي الوطني لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أو أي رقم قياسي آخر قادر على قياس الالتزام المالي لدعم تنفيذ الاتفاقية.

---

(٢٦) مشروع المؤشر نون - ١٨: حجم الموارد المالية للتدابير الرامية إلى قلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه وتخفيف آثار الجفاف، التي تقدمها البلدان الأطراف المتقدمة وفقاً للالتزامات وخطط استثمار وجداول تسديد متفق عليها.

النتيجة ٥-٣: بذل الأطراف مزيداً من الجهود لتعبئة الموارد المالية على صعيد المؤسسات والمرافق والصناديق المالية الدولية، بما فيها مرفق البيئة العالمية، عن طريق الترويج لبرنامج الاتفاقية/الإدارة المستدامة للأراضي لدى مجالس إدارة هذه المؤسسات.

المؤشر الموحد نون -١٧: عدد مقترحات المشاريع المتصلة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف والمقدمة بنجاح للحصول على تمويل من المؤسسات والمرافق والصناديق المالية الدولية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية.

الغرض الأولي: تسجيل زيادة مطردة في عدد مقترحات المشاريع التي قدمت بنجاح بصدد مسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف جنباً إلى جنب مع فترة تنفيذ الاستراتيجية.

٧٥- وفقاً للنتيجة ٥-٣، ينبغي تقييم أداء الأطراف في زيادة الأموال المخصصة للإدارة المستدامة للأراضي. وسيجري التصدي لأي تقييم يتعلق بالآلية العالمية أو مرفق البيئة العالمية أو أية مؤسسة مالية دولية أخرى ضمن إطار إدارة. كل منها.

٧٦- وقياس "جهود تعبئة الموارد المالية"، وربما زيادتها، من خلال حجم الموارد المالية المعبأة بالفعل، كما هو مقترح في مشروع المؤشر نون -١٩، إنما يمثل عامل قياس إضافياً<sup>(٢٧)</sup>. وتقاس الجهود التي تبذلها الأطراف بشكل مباشر ويمكن أن تعكس في عدد مقترحات المشاريع ذات الصلة بمسائل التصحر/تردي الأراضي والجفاف المعروضة على المؤسسات والمرافق والصناديق المالية لغرض تمويلها. بيد أن هذه الجهود قد تكون دون جدوى في حالة عدم تمويل مقترحات المشاريع. ولهذا السبب، لا يشير المؤشر إلا للمقترحات التي قدمت بنجاح. وقد تود البلدان الأطراف تحديد أغراض وطنية لزيادة الاتجاه المتوخى في الغرض الشامل للمؤشر نون -١٧.

النتيجة ٥-٤: تحديد مصادر مالية مبتكرة وآليات تمويل لمكافحة التصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف، ويشمل ذلك القطاع الخاص، والآليات السوقية، والتجارة، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من آليات التمويل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والحد من الفقر والجوع.

٧٧- توافق الأطراف على أن مشروع المؤشر نون -٢٠ يقوم على أساس تفسير صحيح للنتيجة<sup>(٢٨)</sup>. فهو مؤشر نوعي يتطلب وصف النماذج المبتكرة المعينة بشكل واضح. والهدف منه هو إلقاء الضوء على مصادر التمويل

---

(٢٧) مشروع المؤشر نون -١٩: عدد ونوع مصادر التمويل المخصص لمكافحة التصحر/تردي الأراضي التي تتيحها المؤسسات المالية والمرافق والصناديق الدولية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية.

(٢٨) مشروع المؤشر نون -٢٠: الحالات المبلغ عنها بشأن نماذج مبتكرة (القطاع الخاص، والآليات السوقية/المعتمدة على السوق، والتجارة، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك) في تمويل جهود مكافحة تردي الأراضي أو التصحر.

وآليات التمويل الجديدة وتوعية جميع الأطراف بوجودها، وسير عملها، وإمكانية الوصول إليها والاعتماد عليها، وما إذا كانت تقدم خدمات قصيرة أو طويلة الأجل.

٧٨- ورغم اتساع نطاق توافق الأطراف في الآراء بشأن مشروع المؤشر نون - ٢٠، فإن الخدمات الاستشارية المتعلقة بمصادر التمويل الجديدة والمبتكرة واكتشاف هذه المصادر إنما يمثلان مهمة من مهام الآلية العالمية في إطار برنامج عملها لفترة السنتين (٢٠١٠-٢٠١١) وخطة عملها لفترة السنوات الأربع (٢٠١٠-٢٠١٣). وعليه، سيتم قياس الأداء على أساس النتيجة ٥-٤ من خلال التقارير التي ستقدمها الآلية العالمية ضمن إطار إدارتها القائمة على النتائج، بينما ستقدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية ذات الصلة بمصادر التمويل المبتكرة في إطار الهدف الاستراتيجي ٤. ومن ثم، لا تدعو الحاجة إلى مؤشر أداء للنتيجة ٥-٤<sup>(٢٩)</sup>.

**النتيجة ٥-٥: تسهيل حصول البلدان الأطراف المتأثرة على التكنولوجيا عن طريق التمويل المناسب، والحوافز الاقتصادية والسياسية الفعالة والدعم التقني، ولا سيما في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب.**

المؤشر الموحد نون - ١٨: مقدار الموارد المالية ونوع الحوافز التي مكّنت البلدان الأطراف المتأثرة من الحصول على التكنولوجيا.

الغرضان الأوليان:

تسجيل زيادة مطردة في الموارد المالية المخصصة لتيسير حصول البلدان الأطراف المتأثرة على التكنولوجيا خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية.

تسجيل زيادة مطردة في عدد الحوافز الاقتصادية والسياسية المبلغ عنها في التقارير خلال تنفيذ الاستراتيجية.

٧٩- إن النتيجة طموحة في غرضها النهائي المتمثل في قياس المبادرات التي تمكّن من الحصول على التكنولوجيا وتقييم مدى ملائمتها وفعاليتها أيضاً. ويقترح التركيز على قياس المبادرات ووصفها.

٨٠- ويعالج المؤشر الموحد نون - ١٨ عيبيّن رئيسين في مشروع المؤشر نون - ٢١، ألا وهما عدم الإشارة إلى الحوافز المالية والاقتصادية والسياسية، وعدم قياس حجم التمويل<sup>(٣٠)</sup>. فالمؤشر نون - ١٨ يقيس حجم التمويل المخصص لتيسير الحصول على التكنولوجيا ويقدم معلومات عن وجود حوافز اقتصادية وسياسية تيسر الحصول على التكنولوجيا على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. والمؤشر الموحد مؤشر كمي ونوعي على السواء. وعند قياس الموارد المالية، ستتم تجزئة الموارد المخصصة "للدعم التقني" (المساعدة المادية والمعرفية على

---

(٢٩) انظر الوثيقة ICCD/CRIC(8)/5/Add.7.

(٣٠) مشروع المؤشر نون - ٢١: عدد ونوع تدابير الدعم التقني المتأتية من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

السواء) لتقديم تقارير عن الأنواع الرئيسية الثلاثة لتدابير الدعم المشار إليها في النتيجة: (أ) التمويل، (ب) الدعم التقني، و(ج) الحوافز الاقتصادية والسياسية.

٨١- ويتيح المؤشر نون -١٨ قياس أداء البلدان الأطراف المتأثرة في تهيئة بيئة تمكن نقل التكنولوجيا وفقاً للمادة ١٢ من الاتفاقية. على أنه يقيس أيضاً أداء البلدان الأطراف المتقدمة في الامتثال للالتزام المنصوص عليه في الفقرة (هـ) من المادة ٦ من الاتفاقية إذا ما انخفضت مستويات الموارد المالية المخصصة لنقل التكنولوجيا. هذا فضلاً عن أن وصف الحوافز وصفاً واضحاً سيُتيح تقاسم المعلومات بين الأطراف وسيزيد من ثم من إمكانية حصول البلدان الأطراف المتأثرة على معلومات بشأن تدابير تيسر الحصول على التكنولوجيا.

٨٢- وقد تود البلدان الأطراف تحديد أغراض وطنية لزيادة الاتجاه الذي تتوخاه الأغراض الشاملة للمؤشر نون -١٨.

### خامساً - استنتاجات وتوصيات

٨٣- ستصبح مؤشرات الأداء بعد اعتمادها ركيزة النظام الجديد لاستعراض الأداء وتقييمه الذي تطبقه لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وستوجه هذه المؤشرات البلدان الأطراف المتأثرة في تنفيذ برامج العمل والبلدان الأطراف المتقدمة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في اتخاذ إجراءات داعمة. وفي هذا الصدد، قد تود لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية القيام بما يلي:

(أ) النظر في مشروع مؤشرات الأداء الموحدة وأغراضها الشاملة المقترحة وتوصية مؤتمر الأطراف باعتمادها؛

(ب) تحديد تاريخ تُبلغ فيه الأمانة بالأغراض الوطنية المتعلقة بمؤشرات لا تحتاج إلى أغراض شاملة؛

(ج) دعوة مؤتمر الأطراف لفريق الاتصال المشترك لتوفير مساعدة تقنية بشأن النتيجة ٢-٥؛

(ج) توفير إرشادات للأمانة عند تقييم احتياجات بناء القدرات لاستعراض وتقييم أداء تنفيذ الاتفاقية والإستراتيجية.